الفصل الرابع: التكامل الاقتصادي

يتناول هذا الفصل التكامل الاقتصادي باعتباره يمثل الصورة الأكثر تطوراً في مجال العلاقات الاقتصادية، وإبراز بعض تجارب التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي وكما يلي:

١- أهمية التكامل الاقتصادي:

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن العشرين وما رافقها من تطورات على الصعيد العالمي-تهدف إلى إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد-أثر واضح على المستوى العالمي، وتختلف طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية. ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم بأسره ما شهده العالم في عام ١٩٩٤في إبرام اتفاقية "مراكش" لإنشاء منظمة التجارة العالمية إيذانا لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية بإطار العولمة التي إلى جانب وجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية ثقافية واجتماعية. وهذه العولمة-حسب رؤية بعض الكتاب-ليست إلا "مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي-الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات متنافسة-إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية وإدارة اقتصادية معقدة متشابكة للعلاقات الاقتصادية العالمية".

إن العولمة تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا عبر اندماج الأسواق العالمية في مجالي التجارة والاستثمار وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار حرية الأسواق، وهذا يؤدى إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية وما يصاحبها من اختراق للحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة بسبب تركز مقومات السيادة الاقتصادية بصيغة عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية، وتتباين العولمة بهذا المفهوم عن مفهوم الاقتصاد الدولي "العالمية" الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة، أي أن الدولة تشكل العنصر

الأساسي في مفهوم العالمية في الاقتصاد الدولي في حين الشركات عابرة القوميات(ش.م.ج) تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة،ويتجلي ذلك عبر الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتوزيع العملية الإنتاجية وتكاملها، إضافة إلى دورها البارز في إشاعة نمط وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم عبر استغلال سيطرتها على مؤسسات الاتصال والإعلام والإعلان العملاقة، فضلاً عن التوسع الهائل في عدد هذه الشركات المتعددة الجنسية لاسيما في السنوات الأخيرة .

إن العرض السابق لظروف النظام العالمي يُظهر مدى سيطرة الرأسمالية العالمية على الساحة الاقتصادية من خلال النمو المتسارع لظاهرة العولمة وبروز معظم تجلياتها عبر هيمنة الشركات عابرة القوميات على النشاط الاقتصادي العالمي، والعمل على ترسيخها وإضفاء الشرعية على نشاطها عبر المصادقة على اتفاقية التجارة الدولية، كل ذلك جعل الدول-في مختلف أنحاء العالم المتقدم منه والنامي- تفكر بل تعمل على خلق إطار خاص للتعاملات الاقتصادية لاسيما التجارية منها على شكل تكتلات اقتصادية معظمها على أساس إقليمي. ومع أن التوجه إلى التكتلات الاقتصادية ظاهرة قديمة، فإن تنامي هذه الظاهرة بالشكل المشهود حاليا هو الجديد.

٢- تعريف التكامل الاقتصادي Economic Integration

يشير مفهوم التكامل الاقتصادي في المنظور اللغوي إلى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة ، وبالتالي فإن معناه يفسر بتكاتف الجهود والتعاون في المجال الاقتصادي لأجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة. ظهر مفهوم التكامل الاقتصادي لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع "فنير عام ١٩٥٠ الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الحر، **فالتكامل الاقتصادي** :-هو صيغة إجرائية تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة، ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتم تقسيم العمل

والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة ، والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي تختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر ، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي والشروط الأساسية للاتفاقيات.

والتكامل الاقتصادي ما هو إلاّ عمل إرادي تقدم عليه دولتين أو أكثر، يؤدي إلى إزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسيات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل عضو منضوي فيه ، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء .

٣- أشكال التكامل الاقتصادي:

تتمثل أشكل التكامل الاقتصادي **بالأتي:-**

٣-١-**منطقة تجارة حرة Free Trade** هي سوق واحدة تسمح بحرية انتقال السلع ، وتعمل على توسعة السوق أمام منتجات الدول ،بالشكل الذي يحفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها ، عبر إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإجراءات الإدارية .

٣-٢-**الاتحاد الجمركي Union Customs** :توحيد التعريفة الكمركية أو أزالتها لمجموعة من الدول.

٣-٣-**السوق المشتركة Common Market** تلغى التعريفة الجمركية والحواجز التي تعيق انتقال السلع ورؤوس الأموال والعناصر البشرية.

٣-٤-**الاتحاد الاقتصادي Economic Union** تلغى التعريفة الجمركية والحواجز التي تعيق تنقل السلع ورؤوس الأموال والعناصر البشرية ويجري في إطاره التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

٣-٥-التكامل الاقتصادي التام Complete Economic Integration وهو الشكل الذي يتم فيه توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التوزيع عبر إنشاء مؤسسات تعرف بإسم مؤسسات ما فوق الدول تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

٤- مقومات التكامل الاقتصادي ودوافعه:

٤-١-مقومات التكامل الاقتصادي:

يستند التكامل الاقتصادي إلى مقومات أساسية تعزز قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية، ومن هذه المقومات ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو ثقافي، فمن الناحية السياسية ينبغي أن تكون الأنظمة السياسية متقاربة من حيث الفلسفة والتوجهات الإيديولوجية، ذلك أن عدم التماثل بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية ،شكل أهم عائق في وجه معظم التجارب التكاملية في العالم في حين ساعد التماثل في الأنظمة السياسية لمعظم الدول-التي سعت إلى إقامة تكامل-في نجاح تكاملها، كما أن المقومات الثقافية تعتبر عاملا أساسيا ومهما بين الدول المتكاملة، إذ أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية يمكن أن يؤدى إلى إعاقة التكامل إلى حد بعيد، وفي نفس الوقت فإن وجود تقارب هذه المقومات يؤدي إلى وجود فرص أكبر لنجاح التكامل وفاعليته. وينبغي أن نشير هنا إلى أن هذه المقومات وإن كانت مهمة لنجاح عملية التكامل خصوصا إذا وصل إلى مراحله المتقدمة-السوق المشتركة، والوحدة الاقتصادية- والتي تمتزج فيها عوامل الإنتاج المختلفة وتتطلب وجود مثل هذا النوع من الانسجام والتآلف، إلا أن هذه المقومات ليست وحدها كفيلة بنجاح أي تكامل بل إن بعض التجارب التكاملية الناجحة لم تولِ لها اهتماما كبيراً، وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي حيث وصل هذا الاتحاد إلى هذه المراحل المتقدمة من التكامل الاقتصادي رغم أن سكان المنطقة ينحدرون من أجناس مختلفة ما بين لاتينيين، وجرمان، وسكسون يدين معظمهم بالدين المسيحي-على مذهبين مختلفين:كاثوليك وبروتستانت ويتكلمون سبع لغات مختلفة في أصولها اللسانية وفي

قواعدها اللغوية وفي طابع إنتاجها الفكري، زد على ذلك أن التاريخ فرق بينهم حين شهدت بلادهم ثلاث حروب كبرى في أقل من ثمانين عاما-مابين (١٨٧٠م-١٩٤٠م)- ورغم هذه الحروب والفوارق المشهودة بين الأجناس توصلت أوروبا إلى التوافق ورجحت كفة بناء المستقبل على كفة أحقاد الماضي، واتخذت من البناء الاقتصادي سبيلا إلى ذلك، معتمدة على الدراسات الجادة في هذا المجال. وهذا ما يبرهن على الدور الفعال للمصالح المشتركة وأهميتها إلى جانب المقومات الاقتصادية في نجاح أي مشروع تكاملي جاد ، والمقومات الاقتصادية بإيجازها هي:

٤-١-١-توفر الموارد الطبيعية:

وهو عامل أساسي في نجاح التكامل، حيث يمثل عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول مثل تلك الموارد وهي تنشد الاستفادة في تجربة التكامل الاقتصادي، فمثلا تتوفر لدى بعض الدول إمكانيات زراعية واسعة تصب في زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره، في حين تتوفر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطوير الصناعة، وقد يكون للبعض الآخر مناخ ملائم يجعله بلداً سياحياً...الخ، وعند قيام التكامل بين هذه الدول-تكامل الموارد-فإنه يخلق بيئة تدفع إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي ذلك إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموما، والتكامل في هذا المجال يستند إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة.

وفي هذا المجال ينبغي أن نشير إلى مسألة التماثل والاختلاف في نوع الموارد وهو أمر نسبي، فعلى سبيل المثال قد تكون منطقة ما متماثلة في الموارد بوصفها منطقة موارد طبيعية-مثل منطقة أفريقيا أو الوطن العربي- بينما تكون منطقة أخرى ذات موارد بشرية-مثل منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا-،حيث يمكن التمييز في المنطقة الأولى الموارد الزراعية والمائية والثانية منطقة موارد طبيعية غير زراعية، وفي إطار

هذه الأخيرة يمكن التمييز بين منطقة موارد معدنية ومنطقة موارد نفطية ....

وهكذا.

٤-١-٢-توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية:

ويُبرز هذا الجانب أهمية **عنصر العمل الاختصاصي** والفني الماهر لأهميته للعملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها، حيث إن هذا العنصر ضروري لنجاح التكامل-كما ان التكامل يعمل على تنميته-لاسيما في **ظل التطور التكنولوجي** والحجم الكبير حيث تبرز أهمية العمل المتخصص والفني كمتطلب أساسي لا غنى عنه في تحقيق الكفاءة المثلى للموارد المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما بالشكل الذي تتحقق معه زيادة لإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء.

٤-١-٣-توفر البنية الأساسية:

ويقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصال...الخ إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي، لأنه حتى في ظل توفر حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة مادامت الدول المتكاملة تفتقر إلى طرق ووسائل نقل بينها، لأن محدودية هذه الوسائل تؤدي إلى ضعف فرصة الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول والقائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج، بحيث تؤدى إضافة كلفة النقل المرتفعة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع مما يؤثر في قدرتها التنافسية أمام سلع أخرى قد تكون أقل كفاءة إنتاجية، وهذا معناه تضرر المنتج الكفء لمصلحة المنتج غير الكفء نتيجة تكاليف النقل المرتفعة. كما إن ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها العديدة السلكية واللاسلكية يحد من إمكانية التعرف على الأسواق الذي يشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه في تحرك وانتقال عناصر الإنتاج والسلع والخدمات، وهو بدوره ما يؤدي إلى الحد من الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.